****

**Mission Permanente**

**De La**

**République Arabe Syrienne**

**Genève**

**المعلومات المتعلقة بالنظم الغذائية وحقوق الإنسان، في إطار الرد على أسئلة المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء للمساهمة في إعداد تقريره المواضيعي الذي سيقدمه إلى الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة**

 **فيما يلي أهم المعلومات والإجراءات الوطنية المتخذة في مجال النظم الغذائية والحق في الغذاء**:

* **أبرز التحديات التي تواجه النظم الغذائية في الدولة والمنطقة وأسبابها.**

أدّت الحرب على سورية عام 2011 وما رافقها من إجراءات قسرية أحادية الجانب إلى أضرار في مقومات التنمية الاقتصادية والبشرية الأمر الذي أدى إلى انحرافها عن مسارها التنموي الذي كانت قد قطعت فيه أشواطاً متقدمة وواسعة إذ كان بإمكانها المضي قدماً نحو تنمية مستدامة. فقد شكلت الإجراءات القسرية أحادية الجانب وسرقة النفط السوري وخفض معدلات تدفق المياه في نهر الفرات المشترك مع تركيا إلى مستويات تضر بمشاريع الري المُقامة على النهر وبالأمن الغذائي السوري أسباباً رئيسيةً في نشوء الأزمة الإنسانية وتعميق تداعياتها مما أثر سلباً على كافة حقوق الإنسان في سورية وبخاصة حقه في التنمية والعيش الكريم.

أثرت المفرزات السلبية للحرب على المكاسب التنموية الهامة التي حققتها سورية قبل الحرب عليها في قطاعات مختلفة كالتعليم والصحة والخدمات العامة والزراعة والصناعة...، كما انعكست سلباً على الاستقرار المكاني للسكان حيث شهدت بعض المحافظات السورية حركات نزوح أدّت إلى حدوث خلل ديموغرافي للسكان كان تأثيرها الأشد على الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً كالنساء والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ارتفعت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر فكانوا أول ضحايا الحرب نتيجة لفقدانهم مصادر دخلهم بسبب قيام المجموعات الإرهابية المسلحة بـ (استيلائها على المساحات المزروعة بالحبوب في المنطقتين الشمالية والشرقية والتي تشكل أكثر من 70% من إجمالي مساحات الحبوب المزروعة في سورية، وتدمير المنشآت الإنتاجية في بعض المحافظات السورية، وحرق الأراضي الزراعية واتلاف المحاصيل وسرقة الثروات الحيوانية والأسمدة وتفخيخ السدود المخصصة لري الأراضي)، الأمر الذي أدّى إلى صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، كما أثرت الأسعار بشكل ملحوظ على ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الفقر بفعل الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب (خارجياً) وضعف النشاط الاقتصادي الإنتاجي الذي خرج قسم كبير من منشآته خارج الدورة الاقتصادية (محلياً)، مما انعكس سلباً على مؤشرات الفقر كافة واتساع نطاقه وتعمق حدّته وفجوته، وبالتالي على عدم تمتع معظم السكان في سورية بمستويات أمن غذائي جيدة طوال سنوات الحرب عليها.

كما أدّت الحــرب إلى ممارســات ضــارة بــالأراضي السورية كتكريــر النفــط بالطــرق البدائيــة، والاعتــداء عــلى الغابــات والأشجار بشكل جائر، حيــث وصلــت نســبة الجفــاف والتصحــر إلى ذروتهــا في عــام 2014 نتيجة انحباس الأمطار وتراجعها إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى نشوء المشــكلات البيئيــة ومنها مشكلة تدهور التربة الناتج عن الأنشــطة الجائــرة لاســتخدام الأراضي والاســتخدام المفرط للموارد المائية وخصوصاً في المناطــق التــي كانــت خــارج ســيطرة الحكومــة الســورية.

بدأت الحكومة السورية بتطبيق التدابير الاحترازية لمواجهة خطر انتشار جائحة كوفيد-19 بتاريخ 12 آذار2020 فأوقفت جميع الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات التعليمية ...، مما أثر سلباً على سلاسل الإمداد بالغذاء وخاصة ما يتعلق بعمليات التصنيع الغذائي، حيث ازدادت تكاليف جميع المدخلات الزراعية (العمالة والآلات والبذور وأعلاف الحيوانات) نتيجة لتضخم الأسعار، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي انخفاض فرص الحصول على الغذاء والوصول إلى الأسواق وخاصة في المناطق خارج سيطرة الدولة.

ساهمت التحديات التي واجهتها سورية (الحرب والتدابير القسرية أحادية الجانب) إلى تعميق الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 من ناحية حق المواطنين السوريين في الحصول على كفايتهم من استهلاك الغذاء خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة (النازحين، الفقراء، النساء، الأطفال...) حيث لجأت هذه الفئات لآليات التأقلم السلبية لمواجهة هذا الوضع وتمثلت بـ (الاعتماد على الغذاء الأقل تكلفة، اقتراض المال لشراء المواد الغذائية الأساسية....).

* **أمثلة عن الطرق التي تؤثر فيها هذه التحديات سلباً على حقوق الإنسان بشكل عام وعلى الحق في الغذاء بشكل خاص.**

أثّرت التحديات التي واجهتها الجمهورية العربية السورية على مجمل حقوق الإنسان كالحق في الحياة والحق في الأمان والصحة والتعليم والعمل والغذاء والحق في مستوى معيشي لائق وغيرها، حيث أقدمت المجموعات الإرهابية المسلحة على القيام بـ (تدمير الممتلكات العامة والخاصة والمرافق والبنى التحتية مثل المدارس والمشافي ومحطات توليد الكهرباء والمياه...، وتطبيق عقوبات لا إنسانية وممارسة الاسترقاق وأعمال السخرة، وانتهاك حرية الدين والمعتقد والحق في ممارسة الشعائر الدينية).

كما أثرت هذه التحديات على حقوق الإنسان من خلال الصعوبات الكثيرة التي واجهت المتضررين من الحرب في حقهم بالوصول إلى المساعدات الإنسانية، ومنها (الحصار الذي فرضته الجماعات الإرهابية المسلحة ومنعها من إدخال المساعدات الإنسانية، واستهداف هذه المجموعات لقوافل المساعدات الإنسانية والسطو عليها وقطع الطرقات والاعتداء على العاملين في المجال الإنساني)، بالإضافة إلى نقص تمويل خطط الاستجابة الإنسانية المتعاقبة نتيجة لعدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها.

نتج عن التدابير القسرية أحادية الجانب آثاراً سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية، مما أدّى إلى خلق صعوبات في توفير المستلزمات الأساسية لاسيما في قطاعات الصحة والغذاء والكهرباء، الأمر الذي أدّى إلى عرقلة تأمين الاحتياجات المعيشية الأساسية للمواطنين السوريين وصعوبة توفير مستلزمات المستشفيات من التجهيزات الطبية وقطع الغيار ومستلزمات العلاج من الأدوية. كما حالت هذه التدابير دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية حيث طالت هذه التدابير مكامن إنتاج الغذاء والصادرات والواردات، مما أثر بشكل مباشر على أهم حقوق الانسان وهو حقه في الحصول على الغذاء. وبالتالي شكلت هذه التحديات انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان السوري والمنصوص عنها في شرعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

أثرت هذه التحديات تأثيراً مباشراً على حق المواطنين السوريين في الحصول على الغذاء، من خلال تأثيرها السلبي على مستويات الأمن الغذائي في سورية، حيث عانى حوالي 33% من الأسر السورية من انعدام الأمن الغذائي عام 2015 (وفق نتائج مسح الأمن الغذائي لعام 2015)، وشكلت الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي ما نسبته 51% بينما بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائياً حوالي 16%، كما شهدت الفجوة الغذائية اتساعاً بسبب انخفاض الكمية المستوردة من المواد الغذائية من حوالي 4750 ألف طن عام 2010 إلى 3700 ألف طن عام 2013، وذلك رغم أنّ قيمة هذه الواردات قد ارتفعت من 123 مليار ليرة سورية إلى 138 مليار ليرة سورية عام 2013 نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة السورية. كما تراجع مستوى الإنتاج الزراعي بشكل واضح والذي يشكل الدور الأبرز في تحديد سبل العيش وتأمين فرص العمل له، مما ساهم في ازدياد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار بشكل عام وأسعار الغذاء بشكل خاص مما ساهم في توسع دائرة الأسر الفاقدة لأمنها الغذائي.

* **التحديات التي تواجهها الدولة لدى سعيها لتوظيف نهج قائم على الحقوق لتحويل النظم الغذائية " ألا يتخلف أحد عن الركب ".**

أدّت التحديات التي واجهت الحكومة السورية والتي تمثلت بالحرب عليها وما رافقها من التدابير القسرية أحادية الجانب، بالإضافة إلى التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة السورية لمواجهة خطر انتشار جائحة كوفيد-19 إلى مفرزات سلبية انعكست مجمل آثارها على تمتع كافة المواطنين السوريين بحقوقهم سواء (الحق في الحياة والحق في الأمان والصحة والتعليم والعمل والغذاء وغيرها)، وحرصاً من الحكومة السورية على "ألا يتخلف أحد عن الركب" فقد تبنت هذا الشعار في سياساتها وضمن خططها الوطنية، وتجلى ذلك من خلال سعيها لتحقيق تنمية تشميلية inclusive تعمّ الجميع بعوائدها، في سياق من العدالة الاجتماعية، ورفض التمييز والحرص على حصول من هم أكثر فقراً وتهميشاً على حقوقهم، بفضل سياسات متنوعة قائمة على أساس الحقوق. وقد تجلى تطبيق هذا الشعار من خلال مبادرة الحكومة السورية بالاستجابة لتداعيات الحرب على المواطن السوري ومعيشته من خلال توظيف مواردها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين من الحرب فقد عملت على تذليل الصعوبات والتحديات التي واجهت عملية تسيير قوافل المساعدات الإنسانية، إذ تنبت الحكومة السورية العديد من التدابير أهمها (تشكيل اللجنة العليا للإغاثة بقرار من رئاسة مجلس الوزراء عام 2012 لمتابعة أوضاع الأسر المهجرة ومعالجتها، الاتفاق على خطط الاستجابة الإنسانية المتعاقبة وتنفيذها، ووافقت الحكومة السورية على فتح ثلاث مكاتب إضافية للأمم المتحدة في المحافظات السورية)، كما وفرت الحكومة السورية الوصول للمنظمات الدولية الإنسانية الشريكة في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لسورية إلى جميع السوريين المتضررين.

كما اعتمد البرنامج الوطني لسورية فيما بعد الحرب- استراتيجية 2030 برنامجاً إطارياً لتطوير منظومة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بهدف توفير بيئة مؤسساتية حديثة وشاملة لخدمات الضمان الاجتماعي والفئات الأشد احتياجاً وزيادة منعتها ضد العوز والحاجة، ووضع أطر ومعايير وطنية للخدمات الاجتماعية المتخصصة لشرائح اجتماعية محددة لضمان تمكين هذه الشرائح وتحقيق الادماج الاقتصادي والاجتماعي. وأهم البرامج الفرعية التي تحقق مبدأ "ألا يتخلف أحد عن الركب" (برامج استهدافية لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد، برنامج التنمية الريفية المتكاملة، برنامج تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، برنامج تطوير نظم الضمان الاجتماعي، البرنامج الوطني للمعونة الاجتماعية، البرنامج الوطني للتمكين الاجتماعي، وبرنامج الدعم النفسي والاجتماعي).

* **أمثلة عن المبادرات والممارسات الجيدة القائمة على الحقوق (بما في ذلك السياسات والمعايير والبرامج) التي نجحت في تحسين وصول الناس إلى الغذاء الكافي بطريقة مستدامة ومنهجية على الرغم من تحديات الجائحة.**

سعت الحكومة السورية خلال فترة الحرب عليها إلى تكريس جهودها لتخفيف الآثار السلبية للحرب التي طالت كافة القطاعات التنموية والتي كان من أبرزها قطاع التنمية البشرية الذي تأثر بشكل كبير بهذه الآثار سيما على الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً، وبناءً على ذلك قامت الحكومة بإعداد **البرنامج الوطني لسورية فيما بعد الحرب– استراتيجية 2030** الذي تناول ضمن محاوره، محور النمو والتنمية، حيث ركّز على قضايا استعادة الانتعاش الاقتصادي بهدف معالجة الآثار الاقتصادية للأزمة في سورية خلال السنوات من 2011 إلى الآن، وذلك بغية إعادة وضع الاقتصاد السوري إلى مسار التنمية المستدامة التي تساعد في القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة. كما ركّز المحور بوجه خاص على قضايا النمو التشميلي والتوازن القطاعي واستقرار المالية العامة وسعر الصرف. وقد تضمن البرنامج الوطني لسورية فيما بعد الحرب– استراتيجية 2030 على العديد من البرامج الفرعية التي تحقق هذه القضايا والتي يتم العمل على تنفيذها حالياً ومن أهمها (البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، البرنامج الوطني للنهوض بالصناعة، برنامج التشغيل من أجل النمو التشميلي، برنامج الأمن الغذائي، ...).

اتبعت الحكومة السورية سياسات التمكين الاجتماعية من خلال تنفيذ تدخلات برامجية لاستهداف الفقراء عبر تحسين دخل الأسر (المساعدات الإنسانية، منح القروض....) ومن خلال تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة للسكان الأكثر فقراً عن طريق تعزيز القطاعات الإنتاجية لتوليد فرص العمل ومن أهمها، (تطوير عمل صناديق المعونة الاجتماعية للفئات الأشد فقراً والمشاريع مولدة للدخل وفرص العمل، تطوير عمل المجتمع الأهلي والتعاون والشراكة معه والاستفادة من المبادرات التطوعية، والعمل على اصدار قوانين استثمار جديدة لتخفيف آثار الأزمة الإنسانية والنهوض بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي).

كما استمرت الحكومة السورية في تقديم الدعم بكافة أشكاله للأسر السورية خلال فترة الحرب على سورية من خلال دعم بعض أسعار السلع والخدمات وخاصة الدعم الموجه للسلع الغذائية الأساسية حيث شمل الدعم الخبز والسلع التموينية، وقد حافظت سورية على نسب دعم مرتفعة لجميع مكونات الدعم الأسري وخاصة ما يتعلق بدعم المواد التموينية التي بقيت نسبتها مرتفعة بالرغم من ازدياد كلف النقل والاستيراد حيث قُدر الحجم الإجمالي للدعم في عام 2018 بحوالي 1,360 مليار ليرة سورية.

أولت الحكومة السورية اهتماماً كبيراً بالقطاع الزراعي باعتباره يعزز الأمن الغذائي ويقلص الفقر ويحقق الاستقرار السكاني، إذ ارتفعت نسبة الإنفاق الاستثماري على قطاع الزراعة من 4.2% في عام2015 ، ليصل إلى 5.1% في عام 2018، وكنوع من عودة الاكتفاء الذاتي إلى الاقتصاد السوري فقد شهد انتاج الحبوب ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة لعودة الاستقرار في العديد من مناطق انتاج الحبوب وتمكن المزارعون من الوصول إلى أراضيهم لزراعتها. وعلى الرغم من عودة إنتاج الحبوب وبداية التحسن في تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن ذلك الاكتفاء ما زال غير مستقر استقراراً كاملاً، فقد شهدت نسبة الاعتماد على المستوردات الغذائية من الحبوب حالة من التقلب الدائم خلال الأعوام 2019-2015.

خصصت الحكومة السورية ميزانية لتمويل جميع إجراءات احتواء انتشار جائحة كوفيد-19، حيث تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرار الإنتاج وخاصة الصناعات الغذائية والطبية في القطاعين العام والخاص، ومنح تسهيلات خاصة للمخابز والمطاحن الخاصة ومستوردو القمح لاستيراد القمح والدقيق اللازمين للعمل بأقصى طاقة إنتاجية، بالإضافة إلى تقديم تحويلات مالية لدعم الأشخاص الأكثر تضرراً.

أو من خلال **التعاون مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة** عن طريق إعداد البرامج القطرية مع المنظمات الدولية التي يتم تنفيذها من خلال الخطط السنوية (الاطار الاستراتيجي)، وكذلك من خلال وضع وتنفيذ سبع خطط استجابة للمساعدات الإنسانية بالتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية، حيث ركزت هذه الخطط على تعزيز حماية الأشخاص المتضررين من الحرب الجائرة التي تعرضت لها سورية منذ 2011 ومساعدتهم وتقديم المعونات المنقذة للحياة وتعزيز القدرة على الصمود وسبل الحياة والتعافي المبكر، وذلك من خلال تناولها عدة قطاعات ( كالزراعة والأمن الغذائي، التعافي المبكر وتحسين سبل العيش). وقد ساهمت هذه التدخلات في تعزيز صمود المجتمع، وتمكين السكان من العودة الى مناطقهم، وزيادة عدد المستفيدين من الخدمات الأساسية، وتوفير عدد من فرص العمل لاسيما ضمن المناطق الريفية.

* انتهى -